

## تركيا حليفه للولايات المتحدة رغم الأزمة الاقتصادية

منذ فترة ليست بعيدة، لم يكن أحد ليعتقد أن تركيا، حليف الولايات المتحدة، سوف تُضاف إلى مجموعة الدول المغضوب عليها من قبل واشنطن، وتأخذ موقعا لها في لائحة تضم كوريا الشمالية وإيران وروسيا. تعتبر تركيا حليفه للناتو، وعندها معاهدة دفاع مشتركة مع الولايات المتحدة الأميركيّة، وتستضيف الأسلحة النوويّة الأميركيّة في قاعدة انجليلك الجوية قرب الحدود مع سوريا. لكن التطورات التي حصلت، وما ترتب عنها اقتصاديًّا وماليًّا تثير الريبة وتدعى إلى التأمل سعياً وان ترامب يبدو وكأنه بدأ حربًا على تركيا متذرًّا بعدم اطلاق سراح القدس المسجون في تركيا منذ العام ٢٠١٦ (اندرو برنسون) والمتهم بمساعدة الانقلاب الفاشل الذي حصل ضد أردوغان. وازداد الوضع سوءًا مع تغريدة ترامب حول الصليب والالومنيوم وزيادة الضرائب علىهما الامر الذي فاقم النزاع بين الولايات المتحدة وتركيا، وهزَّ الاقتصاد العالمي، وأدى إلى هروب الأموال من الأسواق الناشئة، وزرع عدم الاستقرار في الشرق الأوسط في ظل توتر العلاقات بين دول الناتو والتي اقتربت على ما يبدو من نقطة فاصلة. أضف إلى ذلك، سياسات ترامب العدائية بالنسبة للتجارة العالمية وتدميره للتحالفات، الامر الذي يهدد النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. أضف إلى ذلك، انتشار مناخ خوف واسع بين المستثمرين الأجانب من شعبوية حكومة أردوغان والتي تنتهج سياسات اقتصادية غير مسؤولة وتفرض استقلالية البنك المركزي الامر الذي يخشى معه المحظوظون الاقتصاديون أن يمنع الدولة من اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع الاقتصاد على اسس مستقرة اكثر من السابق. والعملة التركية التي كانت تتداول منذ شهر بحولي ٧،٤ مقابل الدولار، تراجعت إلى ٤،٤ مقابل الدولار وقدت اكثر من ٣٠ بالمائة من قيمتها منذ شهر فقط. وتضارعت العملية مع فشل المحادثات الدبلوماسية مع واشنطن هذا الأسبوع. بحسب الرئيس التركي، إن القوى الغربية المزعومة تسعى إلى اطاحتة من السلطة عن طريق خلق أزمة مالية بعد أن فشلت في ذلك في العام ٢٠١٦ في محاولة الانقلاب، بما يعني وجود مؤامرة سياسية غربية ضده. هذا الامر أدى إلى تراجع المستثمرين وأحدث تسارعاً في بيع العملة. يأتي ذلك بالتزامن مع سياسة أردوغان الاقتصادية وزيادة الدين لدعم الاقتصاد، والذي ساعد في نسبة التضخم في تركيا اضافة إلى ضعف العملة. وقد وضع انخفاض الليرة التركية ضغوطاً متزايدة على المصادر التركية بالنظر إلى ان العديد من الشركات استدانت بالعملات الأجنبية وبلغت هذه القروض ما مجموعه ٢٥٠ مليار دولار واستحقاقها هذه السنة بالذات. وبحسب أتيليا يسيلادا (Attila Yesilada)، من المستبعد ان ترغب المصادر الأجنبية في إقراض البنوك التركية. وهناك الكثير من الشائعات حول شركات كبيرة معرّضة للأفلاس. كذلك هناك خوف من هرُع السكان إلى سحب ودائعهم. وبينما إن الرئيس التركي يعود على مساعدات قد تأتيه من روسيا والصين، إلا ان محللين يشككون في ذلك في ضوء حجم الدعم الذي يحتاجه الاقتصاد التركي. كذلك فإن التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا يمكنه اعطاء قوة دفع جديدة للعلاقات بين روسيا وتركيا الامر الذي يخشاه الآتراك وخلفوا لهم الغربيين. والامور قد تصبح اسوأ مع زيادة الرسوم الجمركية على العديد من السلع الأميركيّة المستوردة والتي تشمل السيارات والكحول والتبغ والارز وبعض التكنولوجيات الامر الذي من شأنه اشعال التوترات التجارية والدبلوماسية، علماً ان المبالغ تتعدي الـ ٥٠٠ مليون دولار. هذه المواجهة التجارية والدبلوماسية تزيد من مخاطر زرع الفوضى داخل الحلف الاطلسي، وقد يدفع بتركيا للتوجه إلى شركاء جدد. وبينما الصين هي الوحيدة في العالم القادرة على توفير التمويل لتركيا بدون شروط مسبقة، علما انه من الصعب افتراض أنها قد تحل محل واشنطن كشريك كامل. أما العلاقات مع روسيا فقد أصبحت مؤخرًا استراتيجية ودبلوماسية في سوريا. وبينما الشرق الأوسط الذي تتوّجه نحوه انقره لتوفير الدعم الاقتصادي لها. وبينما ان قطر تجاوיבت مع المطلب التركي وتوجهه أميرها تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني إلى تركيا حيث التقى أردوغان ووقع معه خطبة للاستثمار بقيمة ١٥ مليار دولار. هذا الرقم لن يحل المشاكل التركية، إنما يbedo كإشارة دعم مهمة لتركيا مع تقاطع في العلاقات بينهما سعياً لمستوى الوقف على ضد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حلفاء واشنطن الرئيسيين في الشرق الأوسط. أما ماليًا، فالامر يبدو أكثر تعقيدًا رغم ان العملة التركية استقرت قليلاً بعد ارتفاع طفيف، إلا أنها ما زالت منخفضة بنسبة ٣٨ بالمائة الامر الذي يضع تركيا في وضع اقتصادي شائك سعياً وان حوالي ٤٠ بالمائة من ديون البلاد مع البنوك الأميركيّة والأوروبيّة محسوبة بالدولار والليورو. هذه الأزمة تبدو وكأنها إعادة غريبة لأزمة العملة الآسيوية في عام ٢٠٠٧ عندما شهدت اندونيسيا وتايلاند وماليزيا انهيار أنظمتها المالية بينما سحب المستثمران رؤوس أموالهم، الامر الذي سبب انخفاضاً في قيمة العملات المحليّة ولم تعد مؤسسات الأعمال قادرة على سداد القروض بالدولار الأميركي. وما يثير الاستغراب انه وبلا من اتخاذ الخطوات لوقف تدهور العملة اتخذت الحكومة التركية خطوة استفزازية عندما رفضت محكمة في ازمير طلبًا لإطلاق سراح القدس الأميركيّي اندرو برنسون والذي يشكل احتجازه سبباً رئيسياً للخلاف بين ترامب وأردوغان. والامر الملفت قد يكون حول البنوك الأوروبيّة والاكثر عرضة لهشاشة القروض التركية سعياً لاسبانيا مع الـ BBVA وفرنسا مع Unicredit.

المركزي الأوروبي انه يرصد عمليات المصارف للتأكد من عدم وجود المخاطر النظمية. والسؤال الذي يُطرح، ما هو الخطأ الذي حدث في تركيا سيما وانها سجلت في السنوات الأخيرة نمواً يعتبر من اسرع الاقتصادات نمواً في العالم الا ان هذا النمو الهائل سببه الديون بالعملات الأجنبية. هذا الاقتراض والعجز في حسابات المالية العامة تزداد مع كون تركيا لا تملك احتياطات كافية لإنقاذ الاقتصاد عندما تسوء الامور على حد قول الخبراء. وما يجعل الوضع أكثر سوءاً بالنسبة لتركيا هو كون الرئيس رجب طيب اردوغان يفضل ابقاء اسعار الفوائد منخفضة حتى لو كان معدل التضخم يصل الى ثلاثة اضعاف ما حدّد البنك المركزي التركي. وحسب الاستراتيجيين تتعرض الاصول التركية لضغط شديد. علماً ان تركيا تشكل نسبة مئوية صغيرة من الاقتصاد العالمي والاسواق المالية، لكن المستثمرين يشعرون بالقلق ازاء المشاكل التي قد تتعكس على اسواق اخرى في جميع انحاء العالم خصوصاً في اوروبا. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فان الديون بالعملات الأجنبية في البلاد حالياً تبلغ اكثر من ٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي وخلافاً لبعض الدول مثل اندونيسيا لا تملك تركيا كما سبق وذكرنا احتياطات كافية لإنقاذ الاقتصاد. لكن، وفي المطلق فان نفوذ اردوغان لدى البنك المركزي في البلاد يقوّض الى حد بعيد ثقة الخبراء في عملية الاقتصادية والمالية. لذلك تبدو المعالجات خارج اطار رفع اسعار الفائدة قليلة جدًا للخروج من المشاكل الاقتصادية. وقد تكون الأزمة الاقتصادية بحثة، اشعلتها خطوات ترامب غير المنتظرة والمدرورة، رغم أن تركيا لا تزال حتى الان حليفاً أساسياً للولايات المتحدة.